

دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي

كأ. مشاور صيفي

قسم العلوم السياسية

جامعة أدرار

تكتسي منطقة الساحل الإفريقي أهمية جي و- استراتيجية كبيرة في الفضاء الإفريقي، تاريخيا شكلت هذه المنطقة دورا هاما وكبيرا، ومحور ربط بين الشمال والجنوب الإفريقي. وه الأمر الذي يجعل بلدان المنطقة تؤثر وتتأثر بما يجري في كل الساحل الإفريقي ويجعلها طرفاً معنيا بما يدور في كل غرب القارة من تطورات نظراً للتفاعلات الداخلية الناتجة عن طبيعة التركيبة الاثنية المعقدة والتفاعلات المفروضة من قبل مختلف الفواعل في المحيط الجغرافي الذي توجد به.

ومن هذا المنطلق فإن دراسة مسألة الجغرافية السياسية وأثرها على تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي، يكتسي أهمية قصوى، خاصة وأن الجغرافيا تساهم على العموم في تحديد ملامح بناء الدولة في أي بلد، لذلك فإن شكل النظام السياسي ومختلف الفواعل المجتمعية الداخلية تتأثر بشكل كبير بهذا العامل. وقد كان اعتماد مقارنة جيو- سياسية في هذه الدراسة قد فرض منهجيا تحليل التفاعلات بين العناصر أ والمكونات الجغرافية والبشرية وتأثيرها على تكوين الدولة في منطقة الساحل.

الكلمات المفتاحية:

الجغرافيا السياسية، تكوين الدولة، الساحل الإفريقي، افريقيا



Résumé :

La région du Sahel se réjouit d'une importance géostratégique considérable au sein de l'espace africain. Historiquement, cette région est si importante par son rôle de relais entre le Nord et le Sud de l'Afrique. Cela dit, l'ensemble des pays de cette région sont directement concernés par ce qui se passe dans la région en entier. Ainsi, elle fait partie de toutes les évolutions que l'Ouest du continent africain puisse connaître et ce en raison notamment des interactions internes dues à la complexité de la composition ainsi qu'aux interactions imposées par les différents acteurs de cet espace géographique.

Partant de ce constat, l'étude de la géopolitique et son influence sur la formation de l'Etat dans la région sahélienne a un grand intérêt parce que, notamment, la géographie contribue à la définition de la façon dont se construit un Etat. La forme que prennent le système politique ainsi que l'ensemble des acteurs sociaux est très considérablement impactée par ce facteur géographique.

L'adoption d'une approche géopolitique dans cette étude a imposé méthodologiquement de recourir à l'analyse du rôle des interactions entre les éléments et les composantes géographiques et démographiques dans la formation de l'Etat au Sahel



مقدمة :

يدور المحور الرئيسي لهذه الورقة حول مسألة الجغرافية السياسية وأثرها على تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي ، إذ تساهم الجغرافيا على العموم في تحديد ملامح بناء الدولة في أي بلد، لذلك فإن شكل النظام السياسي ومختلف الفواعل المجتمعية الداخلية تتأثر بشكل كبير بهذا العامل.

فقد لعبت منطقة الساحل الإفريقي دوراً كبيراً وهاماً في تاريخ إفريقيا، إذ كانت بمواردها الاقتصادية المتنوعة وموقعها الجغرافي وحيوية سكانها متعدد الاثنيات محور الربط بين الشمال والجنوب الإفريقي، "وظلت منذ العصور الغابرة وحتى عهد قريب البوابة الرئيسية لإفريقيا جنوب الصحراء على حضارات البحر الأبيض المتوسط والعالم" الشيء الذي يجعل بلدان المنطقة تتأثر وتتأثر بما يجري في كل الساحل الإفريقي ويجعلها طرفاً معنياً بما يدور في كل غرب القارة من تطورات نظراً للتفاعلات الداخلية الناتجة عن طبيعة التركيبة الإثنية المعقدة والتفاعلات المفروضة من قبل مختلف الفواعل في المحيط الجغرافي الذي توجد به .

وبناءً على ذلك تحلل هذه الورقة الجغرافية السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي كمدخل لفهم تكوين الدولة في المنطقة ، من خلال المحاور التالية:
المحور الأول: تحديد متغيرات الدراسة: الجغرافيا السياسية والساحل الإفريقي.
المحور الثاني: الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل.
المحور الثالث: تأثير العناصر الطبيعية والسكانية على تكوين الدولة في الساحل الإفريقي.
الخاتمة :

المحور الأول : الجغرافيا السياسية والساحل الإفريقي : مدخل مفاهيمي .
أولا : تحديد مفهوم الجغرافيا السياسية.
1/ تعريف الجغرافيا السياسية:

ظهرت الجغرافيا السياسية كعلم مستقل ذي منهج محدد ومنظم في أواخر القرن 19م على يد الألماني "فريدريك راتزل"¹؛ الذي اهتم بالروابط القائمة بين الوسط الطبيعي والسلوك السياسي، وهي العلاقة التي شكلت محور اهتمام من يمكن تسميتهم بالجغرافيين التاريخيين من أمثال أرسطو والذي لاحظ أن الأقاليم ذات السطح المتنوع تنشأ بها عدة وحدات سياسية وليس وحدة واحدة، كما أكد "جون بودان" على اختلاف الخصائص القومية حسب اختلاف المناخ والسطح، وكتب "مونتيسكيو" عن تأثير المناخ على حياة الشعوب والقوانين والنظم السياسية².
إن اغلب التعاريف المقدمة لهذا المفهوم لا تخرج عن إطار ما سمي بالحتمية الجغرافية حسب التقاليد الألمانية والمؤسسة على فرضية تأثير البيئة على السلوك الانساني .
فقد عرفها "هوشوفر" بقوله: "إن الجغرافيا السياسية هي دراسة الروابط بين الارض والسياسة، عليها أن تدلل كيف أن السياسة محددة بمعطيات جغرافية"³. وجاء في موسوعة المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية تعريف الجغرافيا السياسية بأنها :
"دراسة تأثير العوامل الجغرافية في سلوك الدولة- الأمة، كيف يحدد موقعها ومناخها

¹ من أهم أعمال راتزل كتاب جغرافية الانسان (1882)، وكتاب الجغرافية السياسية (1897)، التي كرس لها عدة اعمال كانت احداها: المجال الحيوي الذي استغل من قبل الدعاية القومية-الاجتماعية الألمانية.
للاستزادة أنظر: ألكسندر دوفاي، الجغرافية السياسية، ترجمة: حسين حيدر، عويدات للنشر و الطباعة، بيروت، 2007، ص 21.
² فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية و السياسية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 2001، ص 137.
³ بيار رينوفال، جون بابتست دوروزال، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة: فايز كم نقش و نور الدين حاضوم، ط3، منشورات عويدات، بيروت، 1989، ص 43.

ومواردها الطبيعية وسكانها وطبيعة أرضها خيارات سياستها الخارجية وموقعها في هرمية الدول التراتبية أيضا¹.

2/ الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا

يعتبر عالم السياسة السويدي "رودولف كوجلين" أول من استخدم مصطلح "الجيوبوليتيكا" والذي عرفها بأنها البيئة الطبيعية للدولة تدرس تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة، بهذا المعنى تهتم الجيوبوليتيكا بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها الدولة لتنم وحتى ول وكان وراء حدودها، وه والمعنى الذي استخدمه أبرز الجغرافيين الألمان "كارل هوشوفر" في كتابه "الجغرافيا السياسية والجيوسياسة"؛ حيث وظّف هذا المفهوم لإضفاء الشرعية على سياسات "هتلر" التوسعية والسيطرة على الأماكن لهذا لم تكن مقبولة لدى بعض دوائر الجغرافيا الأكاديمية عامة والمدرسة الجغرافية الفرنسية خاصة واعتبرت آلة حرب وخطأ علميا وانحرافا مفرجا في الجغرافيا السياسية²، لهذا أطلق عليها الجغرافي "كارل ساور" اسم الابن العاق في الأسرة الجغرافية.، فإذا أريد اعتبارها بين العلوم عليها أن تعود الى الجغرافيا السياسية. تأسيسا على ما تقدم نوجز الاختلافات الجوهرية بين الجغرافيا السياسية والجيوسياسة في الجدول التالي³:

¹ مارتين غريفيش، تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث دبي، 2008، ص163.

² ألكسندر دوفاي، مرجع سابق، ص33.

³ ديفيد انكسون، وكلاوس دودوز، الجغرافيا السياسية في مائة عام، ترجمة: عاطف معتمد و عزت زيان، المركز القومي للترجمة القاهرة، ص15.

الجغرافيا السياسية	الجيوبوليتيكا
<ul style="list-style-type: none"> • تدرس الحقائق الجغرافية التي تسهم في تكوين سياسة الدولة وشخصيتها • تهتم بتحميل بيئة الدولة تحمياً موضوعياً • تهتم بدراسة الدولة كما هي كائنة • هي الأصل الذي تفرعت منها الجيوبوليتيكا. • فحص ودرااسة ظروف المجال الأرضي للدولة • تدرس الامكانيات الجغرافية المتاحة للدولة. 	<ul style="list-style-type: none"> • تتناول حيوية الدولة وحركتها في مجالها الإقليمي وفي المجتمع الدولي في ضوء الحقائق الجغرافية • تقوم عمى دراسة الدولة من ناحية مطالبها وأهدافها على مستوى السياسة الدولية • يرون أن التأثيرات الجغرافية هي الأساس في قوة الدولة وعلاقتها الخارجية في مجريات السياسة الدولية • هي دراسة متحركة وعرضة لعوامل التغيير مع ثبات العامل الجغرافي كمؤثر في العلاقات الدولية • دراسة الماضي والحاضر لمعرفة ما سيكون عليه المستقبل • دراسة الدولة كما يجب أن تكون في ضوء المعطيات الجغرافية • تعنى بالمطالب المكانية للدولة • تستمد مادتها من الجغرافيا السياسية والتاريخ والدراسات التخصصية والإستراتيجية العسكرية

3/ مكانة الدولة في الجغرافيا السياسية

لظالما أدت الجغرافيا دورا مهما في الشؤون الانسانية، فقد رسمت هوية وطابع وتاريخ الدول- الأمم، وساعدت كما اعاققت نموها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لهذا تعتبر العوامل الجغرافية من العوامل العميقة بتعبير "بيار رينوفال"¹ المحددة لقوة أ وضعف الدول، فالأرض هي التي تدفع وتمنع الدول من التطور. فالعلاقة بين الجغرافية والدولة هي محور ما اصطلح عليه الجغرافيا السياسية، جوهرها السؤال التالي: ما هي المعطيات الجغرافية بحسب الاعتبارات التي صاغها الجغرافيون المؤرخون، والتي تؤثر في زيادة سلطة الدولة أ وانقاصها ضمن اطار اقليمي معين. إن الدول في الصورة التي نعرفها عليها اليوم، متصلة بأرض تمارس عليها سلطتها، وكما يقول "راتزل" إن الامام بالدولة لا ينفصل عن الامام بالأرض، فالدولة هي مكان بتعبير "مكايل مان"، وهذا ما يفسر المقولة المعروفة في علم السياسة: إن الأرض/المجال الترابي من ملكية الدولة وذلك ما يسمى السيادة.

إن الفضاء الجغرافي هو أساس بناء الدول، وه والذي يعطي هوية للتجمعات الإنسانية، وكما كتب "راتزل": "إن ما أسميه شعباً هو وتجمع سياسي من المجموعات والأفراد ليسوا في حاجة لكي يرتبطوا عبر عرق أ ولغة ولكن عبر فضاء مشترك، إن الشعب هو والأرض الواحدة المشتركة"².

إن الدولة بالنسبة للجغرافية السياسية عبارة عن عنصرين أساسين: هما الأرض والشعب وعنصر ثالث هو ونتاج التفاعل بينهما حيث تشمل دراسة الارض على كثير من عناصر دراسة الجغرافية، كما تشمل دراسة الشعب على عناصر كثيرة من الدراسة البشرية مثل تركيبة السكان وتوزيعهم ولغتهم وديانتهم وتنظيمهم الطبقي، أما العلاقة بينهما فهي شديدة التعقيد والتشابك وتعطي في النهاية سلامة تكوين الدولة وتؤسس لشروط قوتها أ وضعفها³.

¹ كامل أبو ضاهر، الجيوبوليتيكا و الجغرافيا السياسية، ب.د.ن، 2012.

² بيار رينوفال، جون بابتيست دوروزال، مرجع سابق، ص15.

³ الصافي سعيد، هيمنة الجغرافيا: المكان و الزمان، مجلة جيوعرايبا، العدد الأول جانفي 2011، ص64.

إن الدولة هي مجال الجغرافيا السياسية وموضوعها الأساسي ولهذا هي علم صناعة الدولة.

ثانيا: تحديد منطقة الساحل الافريقي

سنحاول تحديد منطقة الساحل الافريقي بالاقتراب من هذا الفضاء من خلال أربعة مقاربات لتحديد ايشمولوجيا ، جغرافيا ، مؤسساتيا ، واخيرا جيوبوليتيكيا.

1/ الساحل الافريقي :مقاربة ائيمولوجية

لقد تعددت التسميات التي أطلقت على الساحل الإفريقي ؛ وهذا تعبير عن وضعيات وحدود جغرافية و أنتربولوجية اختلفت باختلافها عبر الأزمنة والمدلول الحضاري الذي أنتج المصطلح.

فقد عرفت بتسميات عدة أهمها : بلاد السودان ، بلاد السببية ، الصحراء الكبرى ، الساحل الإفريقي ،الساحل الصحراوي بالإضافة إلى مصطلح السهل الإفريقي¹ . فبلاد السودان : هي تسمية عربية قديمة كانت تطلق من طرف الجغرافيين العرب على المنطقة العازلة بين إفريقيا البيضاء ، بما تشمله من المغرب العربي وإفريقيا السوداء ، والتي بما مملكة غانا إبان الفتح الإسلامي لغرب افريقيا التي كانت عاصمتها مدينة أودغست² .

أما "بلاد السببية " : تعبر عن المناطق الصحراوية الجنوبية الخارجة عن السلطان ، أ وحدود الممالك التي قامت في شمال افريقيا إبان العهد العثماني . أما الصحراء الكبرى : تعد الصحراء الكبرى في افريقيا أكبر صحراء مدارية في العالم ، وتقع في شمال افريقيا وتمتد من المحيط الأطلسي غربا حتى البحر الأحمر شرقا، حاليا هي منطقة قاحلة مقفرة تغطي جزءا كبيرا من وسط افريقيا وشمالها ، وتكاد تمثل حاجزا طبيعيا بين شمال افريقيا ووسطها . وتمتد الصحراء الكبرى من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر على طول 3000 كلم ، ومن الاقليم السوداني وبداية المناطق الاستوائية جنوبا حتى سواحل البحر المتوسط وجبال الأطلس شمالا على

¹ عدنان صافي، الجيوبوليتيكا، مركز الكتاب الاكاديمي، الاسكندرية، 2010، ص11-12.

² حبيب عمر الفهري، عربي بين حضارتين. نيامي : ط1 ، ددن، 2004 ، ص03.



طول 1500 كلم ، ويحدد الباحث ميلبورن (M.MILBURN) مساحتها بحوالي 9 ملايين كلم مربع¹.

أما مصطلح الساحل ؛ فإنما يعبر عن الشاطئ أي شاطئ البحر ، أضيف له مصطلحان تابعان يفهم من خلالهما الإفريقي والصحراوي ، ليدل عن المعنى الكامل الخاص بتسمية المنطقة ؛ فمصطلح الساحل الإفريقي Sahel Africain مرجعه فرنسي ارتبط بالوجود الفرنسي في المنطقة ، أما الساحل الصحراوي فقد أطلق كمزج بين مفهومي الساحل والصحراء الكبرى .

أما مصطلح السهل الإفريقي ؛ فه ومصطلح ظهر في الكتابات العربية والمخطوطات القديمة التي أُرّخت لتاريخ المنطقة ؛ خصوصا إبان الفتح الإسلامي في القرنين السابع والثامن الميلادي حيث اصطلح التعبير التالي : " السهل الإفريقي وغرب إفريقيا " ، ويفترض أن الترجمة الصحيحة لكلمة Sahel إنما هي ترجمة لكلمة السهل وليس الساحل².

2/ الساحل الإفريقي مقارنة جغرافية

لا تنحصر المساحة الجغرافية التي تتشكل منها دول الساحل في حدود دولية واضحة ؛ إلا أن المعطيات الديمغرافية في المقابل لا تتوفر إلا في إطار كل دولة على حدة. وينتج عن ذلك أن الدراسة الجيوسياسية لشعوب الساحل تفرض أن نضع الحدود الدولية التي هي حدود ثابتة .

وفق مقارنة جغرافية يتشكل الساحل الصحراوي من ستة بلدان وهي السودان، التشاد ومالي والنيجر وبوركينا فاس و موريطانيا ، وقد كان مقسما حسب الخرائط الاستعمارية الى السودان الانكليزي والسودان الفرنسي وه وشريط يمتد من البحر الأحمر شرقا إلى الأطلسي غربا. أما ما يعرف بمنطقة (سين ، صاد) الساحل

¹ Mehdi Taje, « les clés d'une analyse géopolitique de sahel africain». **Diplomatie**, N° :38, juin 2009.

² M.MILBURN, « Les chars préhistoriques du Sahara, Sur quelques énigmatiques des confins Nigero-Fezzanis », **le Saharien**, 1984, p91

والصحراء ، فهي تضم بلدانا كثيرة منها أريثيريا وليبيا والجزائر وتونس ومصر وغامبيا الى جانب الدول الست التي سبق ذكرها.

3/ الساحل الإفريقي: مقارنة مؤسسية

وفق مقارنة مؤسسية ، ثمة تسع دول أعضاء في اللجنة الدولية لمقاومة الجفاف في الساحل CILSS والتي حددت منطقة الساحل بناء على منطق بيئي وحصر دول المنطقة في: بوركينا فاسو، الرأس الأخضر ، غمبيا ، غينيا بيساو، مالي ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال والتشاد¹.

أما الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا UOMOA فقد حدد دول المنطقة استنادا لروابط استعمارية من خلال منطقة الفرنك الفرنسي وهي: بوركينا فاسو، البنين ، ساحل العاج ، مالي، النيجر، غينيا بيساو، السنغال والطنوج² و .

4/ الساحل الإفريقي مقارنة جيوبوليتيكية

جغرافياً يعتبر الساحل الإفريقي معبراً بين إفريقيا الشمالية المطلة على المتوسط وإفريقيا السوداء جنوب الصحراء ورغم أن كل منهما فضاء جيو- سياسي محدد بذاته وتميز بخصائصه إلا أنهما بالمنطق الجيوبوليتيكي يشكلان فضاء متكامل ، يمكن وصفه بوحدة مغاربية ساحلية حسب "نظرية كاستكس"³ التي تؤكد على تأثير أي حركة هامة في منطقة معينة على المناطق المجاورة، أو ويمكن وصفه بأنه مركب أممي مغاربي ساحلي وفق مقارنة مركب الأمن الاقليمي القائمة على منطق الاعتماد الأممي الشديد والتأثير بشكل صارم بين الأطراف الإقليمية ؛ فأى حالة تفكيك داخل بيئة أحد الأطراف تصدر مخرجاتها الى بيئات الأطراف الأخرى.

تأسيساً على ما تقدم تصبح الحدود الجيوبوليتيكية للساحل الإفريقي تتجاوز معنى الحدود الجغرافية ، وتعكس معنى الحدود الأمنية التي تبدأ من إدراك مصادر

¹ حبيب عمر الفهري ، الجماعات والجاليات العربية في منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا. نيامي : ددن، 2008، ص15.

² جيزار ديمون، "جيوبوليتيك الساحل و الصحراء"، مجلة جيوعرايا، مرجع سابق، ص16.

³ <http://www.uemoa.int/Pages/Home.aspx>.



التهديد حيث يصبح إقليم معين امتدادًا جيو-سياسي لأي دولة لما يصبح رهانا أمنيا لها، ولا يمكن تحليل سياستها الأمنية دون وضعها في الوعاء الجيوبوليتيكي الذي تحتضنها . فالحدود الجيوبوليتيكية تختلف باختلاف أهمية أي إقليم وقيمتها بالنسبة للفواعل وأمنها ، فالجزائر - مثلا - لا تنتمي جغرافيا لمنطقة الساحل ولكنها جزء منه جيوبوليتيكيًا على اعتبار أن الساحل مصدر الكثير من التهديدات لأمنها القومي.

المحور الثاني : خصائص الجغرافيا السياسية في منطقة الساحل الإفريقي

حتى يمكن فهم خصائص الجغرافيا السياسية في منطقة الساحل الإفريقي والتفاعل بينها في خلق ملامح شخصية الدولة ينبغي تناولها في ضوء العناصر الطبيعية والبشرية ؛ على اعتبار أن المقومات الطبيعية تفرض حدودا على النشاط البشري داخل منطقة محددة.

1- الخصائص الطبيعية :

يقع الساحل الإفريقي ضمن المنطقة الشبه الجافة الفاصلة بين شمال القارة الإفريقية وبين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب ، فالمنطقة تضم مساحة هائلة تقدر بأكثر من 9 ملايين كلم مربع تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى سواحل المحيط الأطلسي بامتداد يقدر بـ 4830 كلم ، ومن الأجزاء الجنوبية لدول الشمال الإفريقي إلى الحدود الشمالية لأدغال إفريقيا بامتداد يقدر بـ 21930 كلم ، وما بين خطوط الطول 12 و 20 درجة شمال خط الاستواء فهي تعد أكبر الأقاليم في القارة الإفريقية.

ومعظم أراضي الساحل الإفريقي ذات طبيعة صحراوية قاحلة تنعدم فيها شروط الحياة العادية ؛ وتختلف الموارد الطبيعية بين مختلف دول الساحل الإفريقي ، وكذا من حيث تعرضها لمخاطر الطقس وموجات الجفاف.

يتميز سطح الساحل الإفريقي بوجود تضاريس يقع معظمها ما بين 200 و 400 متر على مستوى سطح البحر ، أين توجد السلاسل الجبلية والهضاب كما يغطي سطح

المنطقة مساحات واسعة من الصحراء الرملية خاصة في مالي والنيجر الذين يغلب على سطحيهما الطابع الصحراوي¹.

وتتميز هذه المنطقة بأنها الأكثر جفافاً والأقل سكاناً من غيرها من مناطق الدول الموجودة فيها وعادة ما تصل درجة الحرارة فيها إلى 50 درجة مئوية، بينما تهب عواصف تسمى "الهارماتان L'harmatton" خلال فصل الشتاء فيعمل وغبار كثيف في الأفق مما يؤدي إلى حجب أشعة الشمس لأيام².

وقد مرت المنطقة بـ 5 فترات جفاف خلال 100 عام الماضية ، وفي هذه المناطق يتراوح معدل سقوط الأمطار فيها بين 100-600 ملم في السنة . وتباين نسبة التساقط من منطقة لأخرى ، تبعاً للمناخ الموجود، فنجد المناخ المداري والمناخ شبه الاستوائي ، وبهذا تتميز كمية التساقط بالتذبذب وعدم الانتظام. ويلاحظ كذلك على معدلات التساقط أنها تتراجع كلما اتجهنا شمالاً . وتمثل نسبة 70 % من المساحة نسبة المناطق القاحلة والجافة وشبه الجافة.

لا تتجاوز نسبة الاراضي الصالحة للزراعة 30% من المساحة الإجمالية . وتسعى هذه البلدان إلى تطوير هذه الموارد باستصلاح الأراضي الغاية . كما تعمل على توسيع المساحات السقوية بإقامة عدد من السدود الكبرى. مكنت هذه الإنجازات من تطوير زراعات تصديرية كالقطن³ ..

وتزخر منطقة الساحل الإفريقي بثروات هامة يمكن أن تجعل منها قطباً اقتصادياً هاماً ؛ فهي مليئة بالثروات الطبيعية الإستراتيجية تجلب لها اهتماماً دولياً كبيراً ؛ أهم هذه الثروات :

¹ مهدي تاج، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص 03.

² علي عشوي ، " سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي " ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر ، 1998 ص 6.

³ نبيل بويبة : " المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى" ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 ص 17.

- النفط والغاز :

تضم القارة الإفريقية حوالي 10 % من احتياطي النفط العالمي المثبت ويتركز معظمه بنسبة 60 % في منطقة الساحل الإفريقي وتحديدًا في ثلاث دول رئيسية هي نيجيريا الجزائر وليبيا في حين تبلغ احتياطات الغاز المثبتة في القارة حوالي 8% من نسبة الاحتياطات العالمية ويتوزع أكثر من 50% في دولتين هما نيجيريا والجزائر.

ومن مميزات الغاز الإفريقي سهولة استخراجِه وتسويقه بسبب موقع القارة الاستراتيجية بين قارات العالم من جهة وبسبب تمركز محطات بكميات كبيرة من النفط على السواحل أ وفي المياه الإقليمية لدولها .

- الموارد الطبيعية والأولية :

تتوزع منطقة الساحل الإفريقي بموارد طبيعية كبيرة تتفاوت وتنوع من دولة لأخرى، فنجد صناعة التعدين من الصناعات الأساسية في مالي ، كما يتم الاعتماد على استخراج الذهب والفسفات والنحاس والألماس.

أما في النيجر فنجد اليورانيوم، الفحم والحديد الخام الفوسفات الذهب وفي غينيا بيسا وفنجد : الماس ، الحديد الخام ، النحاس . أما في السنغال فنجد أهم المعادن ه والحديد الخام والفوسفات . كما تستمر موريطانيا بإنتاج الحديد يقدر انتاجها بـ 100 مليون طن سنويا إضافة إلى وجود النحاس الذي يقدر احتياطه بـ 27.3 مليون طن¹ .

2- الخصائص السكانية:

باتت دراسة السكان قاسما مشتركا لدراسة أي قضية في كافة فروع الجغرافيا عامة والبشرية خاصة وقد زاد الاهتمام بالدراسات السكانية في الجغرافيا حتى أصبحت احد الفروع المستقلة عن الجغرافيا البشرية منذ خمسينيات من القرن الماضي.

¹ مؤلف مجهول : " ضغوطات الموقع ومحدودية الموارد الطبيعية" من الموقع: <http://www.turess.com/echaab/11183> بتاريخ : 2013/11/20.

ويمثل السكان العنصر البشري المحوري في الجغرافيا السياسية ومشكلاتها المتعددة، ذلك لأن السكان عامل حيوي متحرك ضمن أي وحدة سياسية؛ فه وعلى درجة كبيرة من الأهمية للدولة، ويرتبط ذلك بحجمهم وتوزيعهم وتركيبهم¹. ويبدو وأن التنوع العرقي صفة تميز مجتمعات الساحل الإفريقي؛ ويبدو والاختلاف بين البيض أ والسكان ذوي البشرة الفاتحة الذين يسكنون الجزء الشمالي، وبين السود الذين يقطنون الجنوب.

ففي موريطانيا ينتمي ثلثا السكان إلى "المور". ولكن هذه النسبة تشمل أغلب "الحراثين" وهم الخدم السود الذين يعيشون في خدمة أسيادهم "البيضان" ... وتعتبر موريطانيا تقاطع صراع بين "المور" و"العرب والبربر" و"السود الأفارقة" وفي مالي نجد 23 عرقا. موزعة على خمس مجموعات رئيسية: "الماندينغ" (بامبرا، سونينكي، مالنكي، بوزو) و"البولزار" (بال، توكولور) و"البولتايك" (بوب و، سينوفو، ميانكا) والصحراويين (مور، طوارق عرب) و"سوغاي". ويتجمع 10/9 تسعة أعشار السكان السود المستقرين جنوب البلاد فيما يعرف حسب المصطلح الفلاحي "مالي الصالحة"².

ويضم النيجر أرض مقسمة إلى ثلاث مناطق ففي الغرب نجد "جرما-شنغاي" بنسبة 22% من إجمالي عدد السكان وفي الوسط والشرق "الهاوسا" الذين يمثلون نسبة 56% وفي الشمال "الطوارق" الذين يمثلون نسبة 10%. كما يضم النيجر مجموعات عرقية أخرى مثل "الفولا" و"الكانوري" و"العرب" و"التوبو". ويدير "الجرما" السلطة السياسية في حين يدير "الهاوسا" السلطة الاقتصادية

¹ عمورة أعمار، "التهديدات اللاتماتلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة - جيوأمنية)" جامعة الجزائر3. 2011، ص ص 17-19.

² فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 171.

ورغم أن الدين لا يرقى إلى أهمية الانتماء العرقي؛ فإن المرجعية الدينية مثل المرجعية العرقية تبرز كمرجعية رئيسية في الخطاب السياسي ففي موريطانيا مثلا ، رغم انتماء البلد للإسلام بصورة جلية ؛ حيث تبدأ افتتاحية الدستور بـ :
بسم الله الرحمن الرحيم إلا أن الدين ه وأيضاً عامل تقسيم لأن كل الموريطانيين لا يطبقون إسلاماً واحداً بسبب وجود عدة تيارات إسلامية .

ويتشابه التوزيع الديني للسكان في مالي والنيجر؛ ففي مالي نجد 94% من المسلمين و 4% من الكاثوليكين و 2% من الأحيائيين . وهي نفس النسب تقريبا في النيجر .

كما يتميز الساحل بخاصية جيو-سياسية أخرى ناتجة عن التنوع العرقي ، وه وأنه لا وجود للغة أ وأبجدية مشتركة تعبر عن هوية مجموعة دول الساحل أ وعن هوية كل دولة على حدى ، وحتى ل وكانت لكل دولة لغة رسمية فإنها لم تتحول إلى ممارسة وطنية واحدة .

ففي موريطانيا نجد العربية اللغة الرسمية ، لكن يجب أن تضاف لها لهجات محلية مثل "البولار" و "السوتيكي" أ و "الوولوف" . وفي مالي وقع اعتماد اللغة الفرنسية لغة رسمية بسبب تعدد اللهجات المحلية . وكذلك الأمر في النيجر؛ إلا أن هذه اللغة الرسمية لا تتكلمها إلا أقلية لا تتجاوز 10% من السكان، أما أكثر اللهجات استعمالاً فهي "الموسا" التي يتكلمها 60% من السكان ، الى جانب طائفة من اللهجات مثل "الجارما" "التماشاك كانوري" .

كما تعد التشاد أكبر بلد متعدد اللغات في المنطقة ؛ وهذا الأمر مفسر بالتنوع العرقي في البلاد ، وهذا التعدد اللساني ه والذي جعل التواصل صعباً خصوصاً أنه لا تتوفر في التشاد لغة مشتركة ؛ فإلى جانب الفرنسية كلغة رسمية أضاف دستور 1993 اللغة العربية ، لكن عدداً قليلاً يتكلم هاتين اللغتين .

وما يميز سكان الساحل الإفريقي - رغم انقسامهم إلى مجموعات بشرية مختلفة - أنهم يتميزون بديناميكية ديموغرافية واحدة تتمثل في ارتفاع نسبة النم والديمغرافي الطبيعي ، متجاوزة نسبة 2 % في السنة (النسبة العالمية هي 1.2%) ،

ويفسر هذا النم والديمغرافي أساسًا بخصوبة مرتفعة تصل إلى 7.1 مولود للمرأة في النيجر ، في المقابل تبقى نسبة وفيات الأمهات عند الولادة مرتفعة جدا¹ .
وإجمالاً فإن سكان الساحل الإفريقي بتعدد الإثني والعرق واللغوي والديني؛ فإنهم يعيشون وضعيات سوسيو-ثقافية وصحية صعبة :

1) ضعف الدخل الفردي

مجمّل الدخل الفردي لـ 9 دول لا يتجاوز 1.4 بالمائة من الناتج الداخلي الخام لفرنسا وفي حدود 15 بالمائة من رقم معاملات جينرال موتورز الأمريكية لصناعة السيارات، لذلك فإن معدل الدخل الفردي لا يتجاوز 500 دولار ، كما أن نسبة الفقر المدقع تمّ 47 بالمائة من السكان. أما على مستوى مؤشر التنمية البشرية ، فإن أغلب البلدان في حدود 0.250 ؛ علما وأن فوارق واضحة في الدخل برزت بين سكان المدن من جهة وسكان الأرياف من جهة ثانية فـ 10 بالمائة من جملة السكان يحتكرون ثلث الثروة .

2) وضع غذائي وصحي صعب للغاية

تتعدد المجاعات في أغلب بلدان الساحل الإفريقي نتيجة تنالي سنوات الجفاف وتراجع الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعاره وفقدانه في الأسواق وه وما يساهم بصفة مباشرة في انتشار المجاعات والأوبئة والأمراض مثل السل والملاريا وحتى فقدان المناعة المكتسبة خاصة في ظل فقدان الرعاية الصحية والأدوية المناسبة والقادرة على تقليص هذه الآفات .

3) انتشار الأمية والجهل

إن عدد الأطفال المسجلين في المدارس لا يتجاوز في أحسن الحالات الثلث وه وما يفسر تفشي الأمية في كل الأوساط خاصة في الأرياف وبالأخص في صفوف الإناث .

¹ جيرار ديمون ، مرجع سابق ص.19.

المحور الثالث: أزمة تكوين الدولة في الساحل الإفريقي: قراءة جغرافية-سياسية
يمكن إجمال علاقة التأثيرات المتبادلة بين معطيات الجغرافيا السياسية وتكوين الدولة في الساحل في المقولات التحليلية التالية¹:

- عدم قدرة الدولة في الساحل الإفريقي على الإمام بإقليمها فإتساع المساحة وقساوة السطح والمناخ قد خلقت أزمة تغلغل لعدم توفر الدولة على وسائل الإعمار التي بإمكانها تثبيت السكان بأقاليمهم. على اعتبار أن الطبيعة الجغرافية للمنطقة تجعل من السكان بدوا رحل ، وهذا ما يضعف انتمائهم للمكان والذي هو أساس بناء الدول؛ فالدولة هي مكان بتعبير "مكايل مان".

- الدولة في الساحل ليست هي الفاعل الوحيد المحتكر للعنف فقدرة الدولة على احتكار العنف المنظم تعتبر خاصية أساسية ومميزة للدولة فأي منظمة غير قادرة على ممارسة العنف المنظم سيكون من الصعب وصفها بأنها دولة. إن فشل الدولة في الساحل الإفريقي في تأمين الاحتياجات الأمنية الأساسية للأفراد والجماعات دفعهم للاعتماد على أنفسهم خارج الأطر القانونية بإنشاء ميليشيات مسلحة في المناطق التي يغيب فيها الوجود الحكومي هذا الفشل أدى إلى حوصصة أحد مصادر الشرعية بالنسبة للدولة وه الجانب الأمني.

- إن النظم المركزية في الساحل لا تملك وسائل كافية تمكنها من فرض سلطتها على كامل أراضيها فلا مفر أن تقوم مجموعات محلية بالمراقبة. وتتنمي هذه المجموعات غالبا الى عرق يشعر بأنه وريث شرعي لهذه المنطقة أ وتلك، كما ان احتمال ان تصبح هذه المجموعات متمردة على النظام القائم يظل واردا.

- عدم قدرة الدولة في فرض الإكراه الشرعي على كامل إقليمها أسس لأزمة إيمان وتجديد الإيمان بالشرعية بتعبير ماكس فيبر فأصبحت الدولة تتعرض لعدة مواقف منها: الرفض حيث ينظر إليها كتهديد للهوية والأمن باعتبارها جسم غريب سيء التسيير وغير آمن مع ضعف الثقة فيمن يحرك هذا الكيان.

¹ جيرار ديمون. المرجع السابق، ص ص20-23.

- دول الساحل تبقى عاجزة عن تفكيك التحالفات الماتحت دولاتية ذات الطابع الاثني والقبلي ؛ فلا يمكن إنكار ما تحدته الحدود الدولية الحديثة التي تفصل بين شعوب المنطقة من صراعات . فلقد صنع الاستعمار حدودا هندسية لا تستجيب للمعطيات الجغرافية والاجتماعية. وكنتيجة لذلك كان الساحل من أكثر المناطق التي طرحت فيها مسألة إعادة النظر في الحدود القائمة .

- اتجاه النظام المركزي إلى صياغة هوية ووطنية بعنف ، وان يقيم ما يضمن التوافق الاجتماعي بين التقاليد العرقية المتنوعة، وهذا ما ينتج عنه مقاومة، وتوتر بين النظام المركزي وإحدى المجموعات العرقية التي تعتبر نفسها مُهانة. وهذا ما يعكس الطبيعة القسرية لمشروع بناء الدولة فالأغلبية المهيمنة في المركز تبتغي إزالة التباينات الثقافية القائمة بينها وبين الأقليات بهدف التخلص من أي بديل ثقافي ينافسها وه وما يشير بدوره إلى كون هذا المسعى للاستحواذ على الدولة من قبل الثقافة المهيمنة إنما ه وآلية للدفاع عن وجودها وهويتها الجماعية ويتم ذلك من خلال سياسات الاستيعاب القسري التي تعكس درجة الإكراه الممارس تجاه الأقليات المهيمن عليها.

- غياب وضعف فلسفة المواطنة في دول الساحل على اعتبار أن شعوب المنطقة تتعلق أكثر فأكثر بمجموعتها العرقية أكثر من تعلقها بجنسيتها القانونية فإنها تنزع إلى دعم سيطرة مجموعتها العرقية في الصراع من أجل الوصول إلى السلطة الوطنية متعلقة بما يمكن أن تغنمه من ذلك. ويمكن أن تغلب هذه النزعة عندما تهيمن مجموعة عرقية على الحكومة وتستغلها لتوزيع الحقائق الوزارية والمنافع على طائفتها. تعكس هذه المقولات عامل الصدع المتعدد الذي قدمه الأستاذ " مهدي تاج"¹ والذي يشير إلى الصدع الجغرافي والعربي والديني واللغوي، وهي مظاهر جيوسياسية زادت من حدة أزمة تكوين الدولة في الساحل.

¹ Taje Mahdi « ,sécurité et stabilité dans le sahel africain »,collège de défense du NATO ,occasionnel paper,N19,décembre 2006 ,pp11-13

- بالنسبة للصدع الجغرافي: ويقصد به تمركز كل أقلية في رقعة جغرافية محددة مما يخلق خطوط تماس جغرافية إثنية تزيد من فرص التعبئة من جهة والمطالبة بالانفصال عن الدولة الأم من جهة أخرى.

- بالنسبة للصدع العرقي: ولعل هذا الصدع هو العامل الأساسي في عدم خلق انسجام داخلي بين الجماعات العرقية المختلفة، وه إشارة إلى التعارض الموجود بين البيض والسود بالإضافة إلى التعارض بين البد والرحل والحضر المستقرين؛ فالرعاة الرحل ينظر إليهم على أساس أنهم من البيض، وأثناء تنقلهم يضطرون إلى التوجه جنوباً نحو ومناطق تواجد السود المزارعين أحفاد العبيد السابقين، مما يؤدي إلى خلق توترات بين العرقين.

- الصدع الديني: يعتبر كعامل تقسيم زاد من حدة التناقضات والاختلافات الإثنية والعرقية وتمثل كل من السودان و"التشاد" نموذجاً لدول في مواجهة هذا الصدع المزدوج المسبب لطابع نزاعي مزمن قوض من فكرة الدولة الوطنية وهز أمنها واستقرارها. حيث يبرز الدين كبديل للهوية ا وه والذي يحدد الهوية.

- الصدع اللغوي: وه وعامل مرتبط بالتعدد اللساني في المنطقة وعدم وجود لغة وأبجدية مشتركة بين دول الساحل أ وداخل كل دولة بعينها فحدود التماس اللغوية تزيد من ضعف المسافة الثقافية بين المجموعات والدول وتضعف من خاصية الاتصال المجتمعي داخل هذا الفضاء مما يقلل من احتمال بناء أرضية مشتركة تساهم في نسج علاقات وروابط أسرية أ وتجارية .

الخاتمة:

يفترض التحليل الجي و- سياسي دراسة العلاقات الموجودة بين قوة الدولة وسلوكها، وبين الفضاء الجغرافي الذي تنتمي إليه، ولهذا فإن اعتماد مقارنة جيو-سياسية في هذه الدراسة قد فرض منهجيا تحليل التفاعلات بين العناصر أ والمكونات الجغرافية والبشرية وتأثيرها على تكوين الدولة في منطقة الساحل .

تأسيسا على ما تقدم يمكن ان نميز في الساحل مستويات مختلفة لقضايا جيو-سياسية تعكس أزمة تكوين الدولة وهي:

الأول : مشكل هيكلية ناتج عن صعوبات تركيز سلطة الدول التي أنشأت بعد الاستقلال بسبب ضعف الكثافة السكانية.

الثاني: يرتبط بتعدد المجموعات العرقية التي ينتج عنه توتر بسبب السيطرة على الحكم ا وبسبب موقف النظام من مجموعة عرقية معينة.

الثالث: العنصر الجيو-سياسي الهيكلي: فيتعلق بخطوط القطيعة بين الأديان إضافة إلى دور التعدد اللساني في عرقلة عملية بناء الشعور الوطني.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

الكتب :

1. ألكسندر دوفاي، الجغرافية السياسية، ترجمة: حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2007.
2. بيار رينوفال، جون بابتيسست دوروزال، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة: فايز كم نقش ونور الدين حاضوم، ط3، منشورات عويدات، بيروت، 1989.
3. حبيب عمر الفهري، عربي بين حضارتين. نيامي: ط1، دن، 2004 .



4. حبيب عمرالفهري، الجماعات والجاليات العربية في منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا. نيامي : ددن، 2008.
5. ديفيد اتكسون، وكلاوس دودوز، الجغرافيا السياسية في مائة عام، ترجمة: عاطف معتمد وعزت زيان، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
6. عدنان صافي، الجيوبوليتيكا، مركز الكتاب الأكاديمي، الإسكندرية، 2010.
7. فتحي محمد أب وعيانة ، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2001.
8. كامل أب وضاهر، الجيوبوليتيكا والجغرافيا السياسية، ب.د.ن، 2012.
9. مارتين غريفيش، تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث دبي، 2008.
10. مهدي تاج، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 2011.

المجلات :

11. الصافي سعيد، "هيمنة الجغرافيا: المكان والزمان" ، مجلة جيوعرابيا، العدد الأول جانفي 2011.

الرسائل الجامعية:

12. علي عشوي ، "سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي" ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر ، 1998 .
13. نبيل بويبية : " المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى" ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011.
14. عمورة أعمر، "التحديات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة - جيوأمنية)" جامعة الجزائر3. 2011.

باللغة الفرنسية:

15. Mehdi Taje, « les clés d'une analyse géopolitique de sahel africain ». *Diplomatie*, N° :38, juin 2009.
16. M.MILBURN, « Les chars préhistoriques du Sahara, Sur quelques énigmatiques des confins Nigero-Fezzanis », **le Saharien**, inscriptions -131984.
17. Taje Mahdi « ,sécurité et stabilité dans le sahel africain » ,collège de défense du NATO ,occasionnel paper,N19,décembre 2006 .

مواقع الانترنت :

18. مؤلف مجهول : " ضغوطات الموقع ومحدودية الموارد الطبيعية " من الموقع :
<http://www.tuess.com/echaab/11183> بتاريخ :
2013/11/20.

19. <http://www.uemoa.int/Pages/Home.aspx>.

